الأمم المتحدة

E/2019/65

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 May 2019
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٩

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ – ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٥ من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاجتماع الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة

تقرير الأمين العام

موجز

يتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها القضاءَ على جميع أشكال التمييز، والحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية التي تقوّض حقوق الإنسان، والتشجيع على تمكين وإدماج الأشخاص الأكثر تخلفا عن الركب. ويجب أن تكفل الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المشاركةَ الهادفة والشاملة من جانب جميع الجهات الفاعلة على جميع المستويات لحفز الشعور المشترك بالتمكين.

ووفقا للولاية التي أصدرتها الجمعية العامة في قرارها ٣٠٥/٧٢ وموضوع ”تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة“، يحدّد هذا التقرير السياسات والعوامل المسرِّعة لبناء أوجه التآزر بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويقدّم توصيات عملية المنحى لتوجيه مناقشات الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد استرشد التقرير بما قدمته كيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات من إسهامات.

230519 100519 19-07048 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أصبح تزايد أوجه عدم المساواة تحديًا حاسما في عصرنا. فأوجه عدم المساواة الصارخة داخل البلدان وفيما بينها تُعرِّض التنمية المستدامة للخطر، مما يؤدي إلى إثارة الاضطرابات الاجتماعية، وتقويض التقدم الاجتماعي، وتهديد الاستقرار الاقتصادي والسياسي وإضعاف حقوق الإنسان (انظر CEB/2016/6/Add.1). وتُبذَل جهود عالمية للحد من أوجه عدم المساواة في خضم الارتفاع الشديد في مستويات التغيير الديمغرافي المتنوع. وتشهد بعض البلدان نموا سريعا في عدد سكانها، في حين يشهد عدد السكان في بلدان أخرى استقرارا أو حتى انكماشا. ويواجه بعض البلدان زيادة سريعة في عدد السكان الشباب، في حين يشهد البعض الآخر تسارعا في شيخوخة السكان. وبات السكان أكثر تنقلا، حيث ينتقلون إلى المدن، أو يعانون من التشرد والهجرة القسرية أو ينتقلون لأسباب اقتصادية. ويعيش طفل من بين كل خمسة أطفال في فقر مدقع بأقل من ١,٩٠ دولار في اليوم[١]، ويعيش ٦٦٥ مليون طفل في أسر معيشية تعاني من الفقر المتعدد الأبعاد[٢]. وعلى الرغم من أن فقر الأطفال هو الأعلى في السياقات الهشة[٣]، فهو لا يقتصر على البلدان المنخفضة الدخل، إذ يعاني من الفقر طفل من كل سبعة أطفال في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[٤].

٢ – وتزيد الكوارث من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وتؤدي إلى تفاقمها، مما يؤثر على أضعف الفئات السكانية في العالم ويلقي بما يقدر بـ ٢٦ مليون شخص في براثن الفقر كل عام[٥]. ويؤثر تغير المناخ بشكل غير متناسب على الفئات السكانية المعرضة للمخاطر والصدمات الاقتصادية والمناخية وتلك المتعلقة بالنزاعات. وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى ١١٨ مليون شخص من الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع سيكونون عرضة للجفاف والفيضانات والحرارة الشديدة في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠[٦].

٣ – ولا تزال أوجه عدم المساواة الكبيرة قائمة في عالم العمل، مما يؤثر سلبا على الجهود المبذولة للحد من الفقر. ولا يزال النقص في فرص العمل اللائق منتشرا على نطاق واسع، إذ يعمل ما نسبته ٦٠ في المائة تقريبا من القوة العاملة في العالم في وظائف غير رسمية، ويعاني أكثر من ٢٥ في المائة من العمال في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من فقر مدقع أو معتدل[٧]. وفي أفريقيا جنوب

(١) United Nations Children's Fund (UNICEF) and World Bank Group, "Ending extreme poverty: a focus on children", 2016.

(٢) Oxford Poverty and Human Development Initiative, *Global Multidimensional Poverty Index 2018: The Most Detailed Picture to Date of the World's Poorest People* (Oxford, 2018).

(٣) UNICEF and World Bank Group, "Ending extreme poverty".

(٤) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "Poor children in rich countries: why we need policy action", October 2018.

(٥) Stephane Hallegatte and others, *Unbreakable: Building the Resilience of the Poor in the Face of Natural Disasters* (Washington, D.C., World Bank, 2017).

(٦) انظر www.worldbank.org/en/region/afr/brief/social-inclusion-in-africa.

(٧) International Labour Organization (ILO), *World Employment and Social Outlook: Trends 2019* (Geneva, 2019).

الصحراء الكبرى، لا يستفيد من استحقاقات الحماية الاجتماعية سوى ١٥ في المائة ممن ينتمون إلى فئة الخُمس الأدنى على سلم الدخل.

٤ - وعلى الصعيد العالمي، لا يزال الفقر المدقع منتشرا على نحو غير متناسب في المناطق الريفية، إذ يعيش ٧٩ في المائة من أشد السكان فقرا في المناطق الريفية، التي يتجاوز معدل الفقر فيها أكثر من ثلاثة أمثال ما هو عليه في المناطق الحضرية[٨]. وليس لدى فقراء الريف سوى منفذ محدود إلى الخدمات الاجتماعية والمالية، أو البنى التحتية، أو الأسواق، أو التكنولوجيات والممارسات الابتكارية. وتتعدد أشكال الفجوات الرقمية، حيث تحول الحواجز الهيكلية من قبيل التكاليف والتغطية والأمّية دون حصول كل من الرجال والنساء في المناطق الريفية على المنافع المتأتية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تحول أوجه عدم المساواة بين الجنسين دون امتلاك المرأة التكنولوجيا واستخدامها والاستفادة منها[٩].

٥ - وفي جميع أنحاء العالم تقريبا، تواجه المرأة الريفية قيودًا أشد من القيود التي يواجهها الرجل في مجال الوصول إلى الموارد الإنتاجية والأسواق والخدمات. ويعوق ذلك إنتاجيتها ويحد من إسهاماتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ودائما ما تكون الفترات الإجمالية التي تقضيها المرأة الريفية في العمل أطول من فترات عمل الرجل. وينجم عبء عمل المرأة إلى حد بعيد عن اضطلاعها بمجموعة من الأعمال الأسرية التي تستغرق وقتًا طويلاً ولا يُعترف بها، وكذلك الأعمال الإنتاجية وأعمال الدعم المجتمعي الشاقة غير مدفوعة الأجر والبعيدة عن الأنظار في كثير الأحيان.

ثانيا - لمحة عامة: المساواة والإدماج والتمكين

٦ - يمكن تعريف المساواة بأنها قيمة أساسية من قيم التنمية ومبدأ أخلاقي غير قابل للتفاوض يركز على نهج قائم على الحقوق. وتحقيق المساواة، بالإضافة إلى أنه ضرورة أخلاقية، له آثار مباشرة على إمكانية تسريع أو إبطاء الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

٧ - ولا يشمل عدم المساواة التفاوتَ في الدخل فحسب، ولكنه يتجاوزه. فعدم المساواة ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل المساواة في الحصول على الوسائل والفرص والقدرات والاعتراف. وتؤدي أوجه عدم المساواة في الوصول إلى الصحة والتعليم والسكن والخدمات إلى تفاقم وإعادة إنتاج التفاوت في الدخل وتعميق التوزيع غير العادل للثروة. ويعوق عدم المساواة إحرازَ التقدم في مجالي الحد من الفقر وإعمال حقوق الإنسان، ويهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويشكّل عبئا على النمو الاقتصادي.

٨ - وهناك العديد من القنوات التي يمكن من خلالها أن يؤثر عدم المساواة على التنمية أو أن يتأثّر بها. وتتصل الاتجاهات العامة لعدم المساواة بين البلدان بعوامل أو مجالات سياساتية أو تكون محكومة بها، من قبيل النمو الاقتصادي، وعوامل الاقتصاد الكلي، وإدارة السياسات العامة، والتنمية المؤسسية، وتدفقات التجارة ورأس المال، والعمالة، والنزاع السياسي، والقيم الدينية والعرفية والهجرة. ويؤدي التقاطع

(٨) World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2018: Piecing Together the Poverty Puzzle* (Washington, D.C., 2018).

(٩) Christiane Monsieur, Eliane Najros and Andrea Sánchez Enciso, “FAO Dimitra Clubs — boosting rural women’s empowerment using information and communication technologies”, in *A Better World*, vol. 1, *Gender Equality and Women’s Empowerment*, Jacqui Griffiths, ed. (Leicester, Tudor Rose, 2016).

بين تفاوت الدخل والفئات والكيانات الاجتماعية المهمشة، وفي كثير من الأحيان الحرمان المتصل بمكان العيش، إلى الإقصاء المنهجي لفئات معينة.

٩ - ويتسم قياس عدم المساواة بالتعقيد. وكثيرا ما تشكل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية المصدرَ الرئيسي للبيانات، مع اعتماد بعض البلدان على الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالدخل أو الاستهلاك. وعلى الرغم من أن البيانات المتعلقة بالاستهلاك تكتسي أهمية لقياس الفقر، أضحى العمل المدفوع الأجر في البلدان النامية أداة أكثر فائدةً لقياس عدم المساواة. وتُظهر البيانات القابلة للمقارنة أن مستوى تفاوت الدخل قد انخفض خلال العقود الأربعة الماضية على الصعيد العالمي من حيث القيمة النسبية، ولكنه زاد بشكل ملحوظ من حيث القيمة المطلقة. وشهد التفاوت النسبي على الصعيد العالمي، مقيسا بمعامل جيني، الذي يشير بقيمة صفر إلى المجتمع الأكثر مساواة وبقيمة واحد إلى المجتمع الأكثر تفاوتا، انخفاضا مطردا على مدى العقود القليلة الماضية، مدفوعا أساسا بانخفاض مستوى التفاوت بين البلدان نتيجة للنمو الاقتصادي الملحوظ الذي شهدته البلدان السريعة النمو، من قبيل الصين والهند. ويتحقق هذا الاتجاه العام على الرغم من الاتجاه العام التصاعدي في عدم المساواة داخل البلدان. وعلى النقيض من ذلك، شهد التفاوت المطلق، المقيس بمعامل جيني المطلق، زيادة هائلة منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي. وهناك قلق متزايد إزاء الارتفاع الهائل في التفاوت المطلق للدخل في جميع أنحاء العالم، حيث أدت الأزمة المالية التي بدأت في عام ٢٠٠٧ إلى وضع هذه الظاهرة في صدارة المناقشات العامة والمناقشات المتعلقة بالتنمية.

١٠ - وفي حين تكتسي المؤشرات المتصلة بغايات أهداف التنمية المستدامة أهميةً لقياس التقدم المحرز في ضوء الأهداف، فإن التركيز بشكل ضيق جدا على المؤشرات يمكن أن يكون مضللا. ويجب أن يراعى التركُّز المتزايد للثروة في أيدي قلة قليلة من الأشخاص في عمليات قياس عدم المساواة على جميع المستويات من أجل تقديم تحليل أكثر دقة وتوجيه القرارات السياساتية الفعالة (انظر E/2019/33).

١١ - ويتجاوز عدم المساواة إلى حد بعيد التفاوتَ في الدخل ويتصل بإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية ومختلف جوانب الرفاه. وبذلك، يخفي النمو الاقتصادي تنامي أوجه عدم المساواة على مستويات متعددة في العديد من البلدان، ويتسم هذا النمو نفسه بالتفاوت، مما يؤدي إلى اتساع الفجوات بين الأغنياء والفقراء، وبين المناطق الحضرية والريفية. ويزيد في أفريقيا مستوى تفاوت الدخل في المتوسط عما هو عليه في المناطق النامية الأخرى. وسيتطلب تحقيق النمو الشامل للجميع استراتيجيات إنمائية قوية ومتنوعة ستختلف بالضرورة باختلاف البلدان. ويجب أن تكون السياسات الحكومية قائمة على المشاركة، ومتعددة القطاعات، وأن تنفذ باتباع نهج كلي ومنسق. ويجب على جميع الجهات صاحبة المصلحة أن تشارك في رصد السياسات وتقييمها وإعادة صياغتها ليتكلل تنفيذها بالنجاح. ويتعين أن تُدمج أدوار ومسؤوليات الجهات صاحبة المصلحة بشكل واضح في الاستراتيجيات الوطنية من أجل كفالة الاتساق والتنفيذ الفعال والمراجعة بعد تقييمها.

١٢ - وليست أوجه عدم المساواة والتمييز أمورا لا مفر منها؛ فهي كثيرا ما تنجم عن خيارات سياساتية لا تراعي حقوق الفئات الأكثر تهميشا. ويتطلب تغييرُ الخيارات السياساتية التمييزية إرادة سياسية وجهدا لكفالة إتاحة الإمكانية للفئات الضعيفة والمهمشة لإسماع صوتها، وإشراكها في عمليات صنع القرار وتمكينها من المشاركة في التنمية بوصفها عناصر متساوية تتولى زمام التغيير وتشكل عوامل في تحقيقه.

١٣ - وتتصل المشاركة السياسية بالمساواة والإدماج والتمكين من حيث إنها تؤثر على عمليات صنع القرار التي تحدّد تخصيص الأصول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتوزيعها. ومن هذا المنطلق، ليست المشاركة مجرد حق أساسي وبُعد رئيسي من أبعاد الإدماج الاجتماعي، ولكنها أيضًا آلية بالغة الأهمية لتعزيز الديمقراطية والانتقال إلى مجتمعات أكثر اتساما بالمساواة.

١٤ - ووفقا للجنة السياسات الإنمائية، ”هناك حاجة ملحة إلى إحداث تحول مرتكز على المساواة والإدماج وحقوق الإنسان والاستدامة، يعالج استضعاف الفئات التي تُترك أو يزَجّ بها خلف الركب والآليات التي تمكّن من تركّز الثروة والسلطة في القمّة“. ويتطلب التمكين بوصفه وسيلة لتحقيق لمساواة والإدماج مجموعة من القواعد والآليات التي لا تكفل بشكل رسمي ممارسة الحقوق فحسب، بل تضمن أيضًا العوامل التمكينية التي تكفل القدرة الفعلية، لا سيما للفئات التي عادة ما تترك خلف الركب، على استخدام تلك القواعد والآليات بشروط عادلة وفي أجواء تكفل تكافؤ الفرص[١٠].

ثالثا - خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والحد من أوجه عدم المساواة

١٥ - تعكس خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ توافق آراء قادة العالم بشأن الحاجة إلى المضي قدما نحو تهيئة مجتمعات أكثر سلما وعدلا وشمولا. ويتطلب تمكين الناس وضمان إدماجهم والحد من أوجه عدم المساواة بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد اتخاذ إجراءات سياساتية تشمل مختلف القطاعات والجهات الفاعلة الإنمائية والمجالات المواضيعية. ويرتبط هدف الحد من عدم المساواة، أي الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، ارتباطًا وثيقًا بجميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

١٦ - وبغية الحد من عدم المساواة، يجب دراسة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتحديد الحلول السياساتية على نطاق عدة مجالات مترابطة من أجل جعل التنمية أكثر شمولاً والتصدي للفقر المدقع. ويتعين أيضا وضع سياسات لمعالجة الاختلالات المتمثلة في تركز الثروات الفاحشة في أيدي قلة قليلة من الأشخاص (انظر E/2019/33). وتنعكس الاختلالات الإقليمية في عدم تكافؤ أنماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على سبيل المثال بين المناطق الريفية والحضرية، وداخل المناطق الحضرية، وبين مختلف المقاطعات أو المناطق داخل البلد الواحد.

١٧ - ويستند التنفيذ المتزامن لسياسات الإدماج الاجتماعي وسياسات الإدماج في العمل على الاعتراف بأن سوق العمل لا يزال سمة مركزية وتنظيمية تربط بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن أن يؤدي إلى عكس اتجاه أوجه عدم المساواة الاجتماعية، أو ترسيخها وإعادة إنتاجها. وأثبت ارتفاع مستويات العمل غير النظامي المقترن بثغرات كبيرة في مجال الوصول إلى الحماية الاجتماعية، وخاصة بين الفئات السكانية الفرعية من قبيل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، أنه مجال عمل بالغ الأهمية بالنسبة لسياسات الحد من عدم المساواة.

١٨ - ويمكن أن تشكل التنمية الصناعية، ولا سيما في مجال الصناعة التحويلية، مصدرا مهما لعمالة المرأة. وفي هذا الصدد، يجب صون النهج المراعية للمنظور الجنساني والشاملة جنسانيا فيما يتعلق بالتنمية الصناعية. وتُظهر عدة دراسات أجريت مؤخرا في منطقة أفريقيا أن تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة

(١٠) لجنة السياسات الإنمائية، “ECOSOC theme 2019: ‘Empowering people and ensuring inclusiveness and equality’”، ورقة معلومات أساسية للجلسة العامة الحادية والعشرين للجنة، نيويورك، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠١٩.

على الصـــادرات فيما بين بلدان جماعة شـــرق أفريقيا[١١] وفيما بين بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي[١٢] يؤدي إلى زيادة إجمالية في حصة المرأة من العمالة في شركات الصناعة التحويلية، مما يسهم في ''تأنيث العمالة'' في قطاع الصـــناعة التحويلية في أفريقيا. ومع ذلك، لا تتحقق مكاســـب في عمالة المرأة إلا في الأعمال الإنتاجية المنخفضة الأجر (أي وظائف العمل اليدوي) دون أن يطرأ أي تحسن على الأعمال غير الإنتاجية (أي الوظائف المكتبية). ومن الضروري وضع سياسات سوق العمل، من قبيل برامج التدريب على تطوير المهارات، وبرامج الحوافز المتعلقة بممارسات التوظيف التي تتبعها الشركات، من أجل تفادي عزل المرأة في الوظائف ذات المهارات والأجور المتدنية.

١٩ - وبغية تحقيق الشـــمول في التنمية الصـــناعية، يجب أن تُكافَأ الوظائف بأجور منصـــفة وأن تمتثل لمعايير وحقوق العمل. وتَستخدِم المفاهيم الرأسية والأفقية المتعلقة بعدم المساواة تحليلاً للترابط البسيط، الذي ينطوي على علاقة سلبية عموما، حيث تكون نسبة معامل جيني هي الأدنى في البلدان التي لديها نســـبة أعلى من القيمة المضـــافة إلى الناتج المحلي الإجمالي من الصـــناعة التحويلية. وهذا يعني أن تنمية الصناعة التحويلية يمكن أن تفضي إلى قدر أكبر من الشمول عن طريق تضييق نطاق توزيع الدخل، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. ويمكن أن يؤدي تحليلُ جهود الإدماج وإيجاد فرص العمل في قطاعات التنمية الصناعية إلى تحديد أهم فرص العمل. ومن الضروري تعزيز الاتساق بين السياسات الصناعية والسياسات الأخرى (مثل التعليم والابتكار والطاقة والعمل والاستثمار) نحو اتباع نهج متكامل. وناقشت منظمة العمل الدولية في تقرير صدر مؤخرا التحديات المتصلة بالمساواة والعمل اللائق، والمحركات الأوسع نطاقا للإنتاجية وإيجاد فرص العمل في سياق الانتقال إلى اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة وأبرزت ضرورة توافر مؤسسات العمل والسياسات الشاملة لإقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع وأهمية اتساق السياسات في تنفيذ خطة ٢٠٣٠[١٣].

٢٠ - وينبغي أن تستهدف السياسات الحكومية الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة الشركات والعمال على حد سواء. ففيما يتعلق بالشركات، من المهم زيادة فرص الشركات الصغيرة في التنافس والمشاركة في الأسواق الدولية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق خفض تكاليف التصدير الثابتة التي تتكبدها من خلال توفير البنية التحتية، وتشجيع التصدير، وتقديم الخدمات اللوجستية التجارية. ويجب أيضا أن تراعي استراتيجيات توسيع نطاق القدرات الإنتاجية التباينات القائمة بين الشركات فيما يتعلق بالقدرات وإمكانية الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا، والضرائب والحيز المتاح لتمثيل الجهات صاحبة المصلحة (انظر E/2019/33). وفيما يتعلق بالعمال، من الضروري تصميم سياسات تكميلية محلية مناسبة للقوى العاملة (من قبيل التعليم المستمر والتدريب وإعادة التوزيع وشبكات الأمان) لتتمكن القوة العاملة من الاستجابة لفرص التجارة الدولية والتصدي لتحدياتها.

(١١) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *East African Community Regional Integration: Trade and Gender Implications* (Geneva, 2018).

(١٢) UNCTAD, *Teaching Material on Trade and Gender*, vol. 1, *Unfolding the Links*, module 4B, *Trade and Gender Linkages: An Analysis of the Southern African Development Community* (New York and Geneva, 2018).

(١٣) ILO, "Decent work for sustainable development", submitted to the 335th session of the ILO Governing Body, Geneva, 14–28 March 2019.

٢١ - ويمكن أن تساعد السياسات التجارية في الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين ودعم التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإطار السياساتي. ويجري إدماج الاعتبارات الجنسانية في نصوص اتفاقيات التجارة الموضوعة في الآونة الأخيرة، بما في ذلك الإعلان المشترك بشأن التجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة، الذي اعتُمد في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في بوينس آيرس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وهذه خطوة مهمة إلى الأمام، لأنها المرة الأولى التي تذهب فيها الأوساط التجارية إلى أبعد من التعامل مع التجارة على أنها ''محايدة جنسانيا''.

٢٢ - ومن الأهمية بمكان دراسة السياسات المتعلقة بالتجارة من زاوية عدم المساواة، وهناك حاجة إلى انتهاج رؤية أكثر شمولاً للدور الذي تؤديه التجارة الدولية والسياسات التجارية في مجال تفاوت الدخل. ومن الضروري بذل جهود منسقة ومتعددة الأطراف لتذليل العقبات التي تؤثر على وصول المنتجات التي تنتجها البلدان الفقيرة إلى الأسواق، مما يساعد على تحقيق توزيع أكثر تكافؤا للمكاسب المتأتية من التجارة. ومن التدابير المهمة أيضا للحد من عدم المساواة رفع القيود المفروضة على جانب العرض وتطوير القدرة الإنتاجية.

التحدي المتمثل في معالجة أوجه عدم المساواة التي تعاني منها الفئات الضعيفة

٢٣ - تقر خطة عام ٢٠٣٠ بوجوب تمكين الأشخاص الضعفاء، ومنهم الأطفال، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، وكبار السن، والشعوب الأصلية، واللاجئون، والمشردون داخليا، والمهاجرون، والأشخاص الذين يعيشون في مناطق متضررة من حالات طوارئ إنسانية معقدة وفي مناطق متضررة من الإرهاب والشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي.

٢٤ - ويؤثر الفقر بشكل غير متناسب على الأطفال، وتترتب عليه آثار تراكمية. فالآثار الناجمة عن سوء تغذية الرضع أو عن سنوات التعليم الضائعة كثيراً ما يتعذر محوها، ويتضرر منها الأطفال كأفراد، ومجتمعاتهم المحلية ومجتمعهم ككل، مدى الحياة، وعبر الأجيال. ومن ثمّ فإن الاستثمار في صحة الأطفال وتعليمهم ورفاههم من خلال تدابير الحماية الاجتماعية هو أمر جوهري لكسر حلقة انتقال الفقر وعدم المساواة بين الأجيال. ويشكل إيجاد مسارات وطنية للقضاء على فقر الأطفال حجرَ زاوية بالغ الأهمية في تحقيق الأولوية الحتمية لأهداف التنمية المستدامة المتمثلة في عدم ترك أي أحد خلف الركب.

٢٥ - وكثيرا ما يؤدي الإقصاء الاجتماعي والممارسات الضارة إلى مضاعفة آثار الفقر على الفئات الضعيفة. ولا تزال الفتيات يتحملن عبئا غير متناسب من الأعمال المنزلية وأعمال تقديم الرعاية، مما يسلبهن الوقت اللازم للدراسة واللعب. وعلى الصعيد العالمي، تُزوَّج ١٢ مليون فتاة كل سنة قبل بلوغ سن الثامنة عشرة من العمر، ويتعرض حوالي ٣,٦ ملايين فتاة لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية(١٤). وخلال الأزمات الإنسانية، تواجه الفتيات مخاطر متزايدة، ولا سيما مخاطر التعرض للعنف الجنساني. ويشكل العنف ضد النساء والفتيات أحد انتهاكات حقوق الإنسان المتفشية وهو يحدث في جميع البلدان. فوفقاً للبيانات المتاحة القابلة للمقارنة التي جُمعت في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٧ من ١٠٦ بلدان، تعرض ١٨ في المائة من النساء والفتيات اللواتي تراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عامًا للعنف

(١٤) UNICEF, "Female genital mutilation/cutting: what might the future hold?", New York, 2014.

البدني و/أو الجنسي من عشيرهن في الأشهر الاثني عشر التي سبقت الدراسة الاستقصائية ذات الصلة[١٥]. ومع أن النساء من جميع الأعمار، سواء أكن يعشن في البلدان النامية أو في البلدان المتقدمة النمو، يتضررن من عنف العشير، تظهر الأدلة أن بعض العوامل، مثل انخفاض مستوى التعليم والفقر والبطالة، تشكل عوامل خطورة محتملة[١٦]. وتزيد الأزمات الإنسانية، بما في ذلك حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، بشكل حاد من تعرض النساء للعنف البدني والجنسي[١٧].

٢٦ - ويكمن السبب الجذري لمشكلة الفقر في صفوف النساء في عدم تكافؤ فرص الحصول على الموارد الاقتصادية والتحكم فيها[١٨]. فقد تفرض الأطر القانونية والأعراف التمييزية قيودا كبيرة على قدرة المرأة على كسب الدخل، من خلال تقييد إمكانية حصولها على الإرث والأراضي والملكية والائتمان، وكذلك من خلال تقييد تنقلها. وحتى عندما تُرفع القيود الرسمية، تواجه المرأة حواجز متعددة تحد من قدرتها على التحرر من ربقة الفقر. إذ لا تزال تجزئة سوق العمل، والفجوات في الأجور بين الجنسين، وعدم تكافؤ فرص الحصول على الحماية الاجتماعية من المصادر المستمرة للحرمان الاقتصادي الذي تعاني منه المرأة. وعلاوة على ذلك، تعرقل الأعراف الاجتماعية التمييزية، وحصة المرأة غير المتناسبة من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر قدرتها على كسب العيش. ونتيجة لذلك، فإن احتمال أن يكون للمرأة دخل خاص بها أضعف مقارنة بالرجل، مما يجعلها تعتمد ماليا على عشيرها ويزيد من تعرضها للفقر (انظر A/68/293).

٢٧ - وتواجه المرأة عموما، في حالات الفقر، مخاطر أكبر وأعباء أكثر من جراء آثار تغير المناخ. ويؤدي عدم مشاركة المرأة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار وفي أسواق العمل إلى تفاقم أوجه عدم المساواة ويمنعها في كثير من الأحيان من المساهمة الكاملة في التخطيط ورسم السياسات والتنفيذ فيما يتعلق بالمناخ. ومع ذلك، يمكن للمرأة أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في التصدي لتغير المناخ، وهي تقوم فعلا بذلك، من خلال معرفتها وريادتها في مجال إدارة الموارد المستدامة ومن خلال دورها الرائد في الممارسات المستدامة على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي. وتؤدي مشاركة المرأة على الصعيد السياسي إلى زيادة القدرة على تلبية احتياجات المواطنين، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة التعاون بين مختلف الأحزاب والجماعات الإثنية وإلى جلب المزيد من السلام المستدام. وعلى الصعيد المحلي، يؤدي إشراك المرأة في المناصب القيادية إلى تحسين نواتج المشاريع والسياسات المتصلة بالمناخ. وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن يؤدي تنفيذ السياسات أو المشاريع من دون المشاركة المجدية للمرأة إلى زيادة أوجه عدم المساواة القائمة والحد من فعالية تلك السياسات أو المشاريع.

٢٨ - وتشمل السياسات الرامية إلى زيادة الاستقلال الاقتصادي للمرأة سياسات الرعاية، وعمل المرأة، والإدماج المنتج، وإصلاحات المعاشات التقاعدية التي تنفذ في سياق تدخلات سياساتية أوسع نطاقا بهدف

(١٥) الأمم المتحدة، *تقرير الأهداف الإنمائية المستدامة لعام ٢٠١٩* (نيويورك، ٢٠١٩).

(١٦) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), “A framework to underpin action to prevent violence against women”, 2015, pp.26–27.

(١٧) Jocelyn T.D. Kelly and others, “From the battlefield to the bedroom: a multilevel analysis of the links between political conflict and intimate partner violence in Liberia”, *BMJ Global Health*, vol. 3, No. 2 (March 2018).

(١٨) UN-Women, *Turning Promises into Action: Gender Equality in the 2030 Agenda for Sustainable Development* (New York, 2018).

ضمان استقلالية المرأة ماديا وسياسيا، بما في ذلك ممارستها الكاملة للحق في الصحة والحياة الإنجابية. وتزيد السياسات التي تعزز ظهور المرأة وتمثيلَها في ممارسة السلطة وعمليات صنع القرار من استقلالها السياسي. وللاستثمار في النساء والشابات والفتيات من خلال التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي تأثيرٌ مضاعف على القضاء على الفقر، والإنتاجية، والنمو الاقتصادي المستدام. ومن شأن مشاركة الشابات في الاقتصاد على قدم المساواة أن تؤدي إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي السنوي العالمي بحلول عام ٢٠٢٥ بما يمكن أن يصل إلى ٢٨ تريليون دولار[١٩]. ولا بد من تحقيق هذه الإمكانية بالكامل.

٢٩ - وتفيد التقارير بحدوث تقدم فيما يتعلق بالمؤشرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. فعلى الصعيد العالمي، ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية الأحادية المجلس أو في مجالس النواب الوطنية من ١٩ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٨[٢٠]. وتشكل الزيادة في معدل التحاق الفتيات بالمدارس إحدى أهم الإنجازات الملحوظة في العقود الأخيرة. فلكل سنة إضافية من تعليم البنات في مرحلة ما بعد التعليم الابتدائي آثار مضاعفة هامة، من قبيل تحسين نتائج مشاركة المرأة في العمالة، والتقليل من فرص الزواج المبكر، وتحسين صحة المرأة ورفاهها وكذلك صحة ورفاه الأجيال المقبلة[٢١].

٣٠ - وتمثل البيانات السكانية العالية الجودة والمصنفة أمرا أساسيا للتمكين والإدماج والمساواة، بما في ذلك من خلال تحديد الفئات المهمشة والوصول إليها ومعالجة أشكال الحرمان المتعددة التي تتعرض لها. وتنطوي الميزنة المراعية للمنظور الجنساني على إمكانات واعدة فيما يتعلق بتتبع التزامات الميزانية المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين تنفيذاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويؤدي الابتكار في مجال البيانات دورا هاما في تعجيل وتيرة إدخال التحسينات المدخلة على الحوكمة من أجل التنمية المستدامة الشاملة للجميع. وتشكل إقامة الشراكات من أجل بحوث سياقية مبتكرة، والحواراتُ الاجتماعية والبيانات المصنفة مجالاتٍ شاملةً مهمة تتسم بضرورتها جميعها لتوسيع فهم أوجه الضعف والفئات الضعيفة في المستقبل وشرح القيم الشاذة في نظم البيانات الحالية.

٣١ - وبحلول عام ٢٠٣٠، سيكون بليونان من سكان العالم شابات وشبان يبحثون عن عمل[٢٢]. ويواجه الشباب صعوبات لا يستهان بها في التحول إلى العمل المنتج. فالشباب الذين تراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عامًا في سوق العمل أكثر عرضة بثلاث مرات للبطالة مقارنة بالبالغين، وتشكل نوعية العمل مصدر قلق مشترك بين العاملين منهم. ويبحث ما يصل إلى ١٩ من أصل ٢٠ شابًا في البلدان النامية عن العمل في سوق العمل غير النظامي، ويعيش ٣٧,٧ في المائة من الشباب العاملين في فقر مدقع أو معتدل، بأقل من ٣,١٠ دولارات في اليوم [٢٣]. ويتطلب الاقتصاد العالمي السريع التغير مهاراتٍ أكثر

---

(١٩) McKinsey Global Institute, *The Power of Parity: Advancing Women's Equality in the United States* (McKinsey and Company, 2016).

(٢٠) الأمم المتحدة، *تقرير الأهداف الإنمائية المستدامة لعام ٢٠١٨* (نيويورك، ٢٠١٨).

(٢١) M. Anne Hill and Elizabeth M. King, "Women's education and economic well-being", *Feminist Economics*, vol. 1, No. 2 (February 1995); World Bank, *World Development Report 2012: Gender Equality and Development* (Washington, D.C., 2011)؛ والوثيقة E/CN.6/2015/3.

(٢٢) انظر: www.genunlimited.org/.

(٢٣) المرجع نفسه.

تخصصا، لكن مؤسسات التعليم والتدريب تواجه صعوبات في تزويد الشباب بالمهارات والكفاءات التي يتطلبها سوق العمل والمجتمعات المتغيرة. ويتيح المجتمع السكاني الشاب فرصًا هائلة لجني ''عائد ديمغرافي''، شريطة اتباع السياسات والبرامج الصائبة. ومع ذلك، خلال السنوات العشر القادمة في أفريقيا، يُتوقع ألا يحصل على عمل مأجور من بين كل أربعة شبان سوى شاب واحد(٢٤).

٣٢ - والشعوب الأصلية هي القيِّمة على قرابة ٢٢ في المائة من مساحة الأرض وهي التي تحمي حوالي ٨٠ في المائة من التنوع البيولوجي المتبقي في العالم. ومن المحتمل أن يؤدي فقدان خدمات النظم الإيكولوجية المعتمِدة على التنوع الأحيائي إلى زيادة حدة عدم المساواة والتهميش، وذلك بالحد من إمكانية حصول الشعوب الأصلية على المواد الأساسية اللازمة لكي تعيش حياة صحية والحد من حرية اختيارها وتصرفها (انظر A/HRC/34/49). وضماناً لاستمرار المنافع المتأتية من خدمات النظم الإيكولوجية، جرى تسليط الضوء مرارا وتكرارا على أهمية الاعتراف بالحقوق والقوانين العرفية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ولا سيما النساء، وعلى أهمية تعزيزها، فيما يتعلق بالوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية واستخدامها وتنظيمها وإدارتها. وتضطلع عدة حكومات بإصلاحات قانونية وسياسية ومؤسسية للاعتراف بهذه الحقوق. وفي كثير من الحالات، تمكّن هذه التدابير المجتمعات المحلية من حفظ التنوع البيولوجي، وإصلاحه، واستخدامه بصورة مستدامة، وتوليد الدخل وتمكين نفسها. ويسهم أيضا في رفاهية العديد من الأسر تقديمُ الدعم السياسي للجهود التي تقوم بها المجتمعات المحلية للحفاظ على المعارف التقليدية والممارسات المستدامة بيئيا، مثل دعم جهود الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وتوفير دعم الدخل للمزارعين لكي يتمكنوا من الإنتاج المستدام في أوقات الجفاف والفيضانات(٢٥).

٣٣ - ويمكن أن تشمل تدابير الحفظ والترميم والاستخدام المستدام آليات مبتكرة لتحقيق الأولويات الإيكولوجية وأن تكون بمثابة مسارات نحو التنمية المستدامة، توفر حلولا لتلبية الأولويات الأخرى والإسهام في جداول الأعمال الأخرى بكفاءة وإنصاف. وكثيرا ما تكون الحلول القائمة على النظم الإيكولوجية أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر استدامة مقارنةً بالبنى التحتية الرمادية. ومع ذلك، من الضروري أيضا كفالة وصول الفوائد الناجمة عن هذه الآليات إلى الفئات الأكثر فقرا والأشد ضعفا عن طريق إدماج نُهُج قائمة على الحقوق في طرق تصميم السياسات، وعن طريق كفالة إخضاع هذه التدخلات للمساءلة من خلال الرصد والإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم تزويد صناع القرار والجهات الفاعلة الأخرى بالمعلومات ذات الصلة عن الفوائد المتعددة التي يمكن أن تنتج عن الاستثمار في البرامج التي تسهم في تحقيق كل من المزايا الاجتماعية والبيئية.

(٢٤) انظر www.worldbank.org/en/region/afr/brief/social-inclusion-in-africa.

(٢٥) Secretariat of the Convention on Biological Diversity, *Recognising and Supporting Territories and Areas Conserved by Indigenous Peoples and Local Communities: Global Overview and National Case Studies*, Convention on Biological Diversity Technical Series No. 64 (Montreal, 2012)؛ و Conference of the Parties to the Convention on Biological Diversity, "Identification of best practices and lessons learned on how to integrate biodiversity, poverty eradication, and sustainable development: summary of submissions received and synthesis of lessons learned"، متاح على www.cbd.int/doc/meetings/cop/cop-13/information/cop-13-inf-30-en.doc.

أهمية سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة

٣٤ - تشكل سياسات الحماية الاجتماعية أدوات قوية للحد من آثار عدم المساواة وتعزيز النمو الشامل للجميع، وهي ضرورية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ويمكن لآليات الحماية الاجتماعية المتنوعة أن تحميَ مباشرة من صدمات التكاليف المرتبطة بالرعاية الصحية وتحول دون فقدان الدخل نتيجةً للمرض أو العجز أو تخفف من أثره، وهي حالات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة. ويمكن للآليات غير القائمة على الاشتراكات أن تعزز الدخل في أفقر الأسر ويمكن لها أن توسع نطاق الحصول على خدمات الصحة والتعليم بين أفراد تلك الأسر. ويجري، من خلال هذه البرامج، توفير موارد نقدية وغير نقدية، وتيسير الحصول على مجموعة من الخدمات الاجتماعية، شريطة أن تفي الأسر الفقيرة بالتزامات معينة في مجالات التعليم والصحة والتغذية.

٣٥ - وتؤدي خطط الحماية الاجتماعية دورا أساسيا في كسر حلقات الفقر والضعف المتوارثين عبر الأجيال. وقد أحرز العديد من البلدان تقدماً ملحوظاً في بناء نظمٍ للحماية الاجتماعية تعود بالفائدة على الأطفال المهمشين، حيث حققت بلدان مثل الأرجنتين، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وشيلي، ومنغوليا التغطية الشاملة أو هي تكاد تحققها. وتبذل البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية جهودًا كبيرة لاعتماد وتنفيذ صكوك وسياسات إقليمية ووطنية لتعزيز الإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحماية كرامة ورفاه أشد الفئات ضعفًا، بسبل منها توسيع نطاق التغطية بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية. ومع ذلك، فإن تغطية الأطفال بالحماية الاجتماعية أقل مقارنة بالمجموعات الأخرى، حيث تبلغ نسبة الأطفال المتمتعين بالتغطية ٣٥ في المائة فقط على الصعيد العالمي. وفي الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الأطفال المشمولين بالحماية الاجتماعية في أوروبا وآسيا الوسطى ٨٧ في المائة، تتدنى هذه النسبة في أفريقيا إلى ١٦ في المائة[٢٦]. ويعاني العديد من برامج الحماية الاجتماعية الخاصة بالأطفال من عدم كفاية الاستثمار، ومحدودية التغطية، وعدم كفاية مستويات الاستحقاقات، والتجزؤ وضعف الطابع المؤسسي. وتستمر أوجه عدم المساواة في مجال الصحة عبر التقسيم الخمسي لمستويات الدخل فيما يتعلق بعدة مؤشرات، حيث تقل عادة فرص حصول الأشخاص في شرائح الدخل للفئات الأشد فقراً على الخدمات الصحية وتكون نتائجهم الصحية أسوأ مقارنة بنظرائهم الأكثر ثراء.

٣٦ - ومع أن ثمة أدلةً جمة على النتائج الإيجابية لتوسيع نطاق التحويلات النقدية فيما يتعلق بالأطفال[٢٧]، ومنها تسهيل الانتقال الآمن إلى مرحلة البلوغ في صفوف الشباب المعرّضين للمخاطر ممن يعيشون في سياقات منخفضة الدخل[٢٨]،لا يتمتع العديد من الأطفال حتى الآن بتغطية فعالة بالحماية

(٢٦) ILO and UNICEF, *Towards Universal Social Protection for Children: Achieving SDG 1.3* (Geneva and New York, February 2019).

(٢٧) UNICEF, "Cash transfer as a social protection intervention: evidence from UNICEF evaluations 2010–2014", New York, June 2015.

(٢٨) Luisa Natali and Fidelia Dake, "Exploring the potential of cash transfers to delay early marriage and pregnancy among youth in Malawi and Zambia", research brief No. 2019-01, UNICEF Innocenti Research Centre, Florence, 2019.

الاجتماعية. ويجب توسيع نطاق استحقاقات الطفل والأسرة، بسبل منها الإعمال التدريجي لإعانات الطفولة الشاملة كوسيلة عملية لتحقيق زيادة سريعة في التغطية[٢٩].

٣٧ - ولا يسهم اعتماد سياسات شاملة في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية في الإدماج الاجتماعي فحسب، بل أيضًا في وضع المساواة في صميم السياسات العامة من خلال توسيع نطاق التغطية بحيث يتجاوز الاستهداف الضيق لفئات بعينها دون غيرها، وهو ما ينطوي في كثير من الأحيان على أخطاء جمة فيما يتعلق بالاستبعاد. ومع أنه لا يوجد نموذج واحد يصلح للجميع، فإن لكل بلد، مع مراعاة مستواه الإنمائي وقدراته المالية وسياقه المحلي، هامشاً يسمح له بصياغة نموذجٍ قائم على التضامن وأكثر شمولا وتنفيذه وإحراز تقدم في ذلك السياق، وينبغي ألا تقلّص القواعد والممارسات الدولية هذا الهامش دون مبرر. ومن المهم أيضا أن نأخذ في الاعتبار أن السعي إلى تحقيق التغطية الشاملة وحدها قد لا يؤدي إلى الحد من أوجه عدم المساواة؛ فمن الضروري أن تكون الخدمات الشاملة متاحة حقًا للجميع، دون تمييز، وأن يجري التصدي بشكل كامل للحواجز التي تواجهها المجموعات الفرعية المختلفة من السكان.

٣٨ - ويشكل إدراج اللاجئين في الأنظمة والاقتصادات الوطنية جزءًا لا يتجزأ من الحد من أوجه عدم المساواة ومن تحقيق الانتقال نحو اقتصادات السوق الشاملة للجميع والمستدامة. وتتسم الغاية ١٠-٣ من أهداف التنمية المستدامة بأنها مفيدة في التصدي للتمييز على أساس الأصل الإثني أو العرق أو الدين أو اللغة الذي كثيرا ما يتعرض له اللاجئون.

٣٩ - ويشكل توسيع قنوات المشاركة في صنع القرار آلية رئيسية للحد من اختلالات القوة ومن أوجه عدم المساواة. ويمكن تنفيذ سياسات عامة شاملة مناصرة للمساواة وقائمة على الحوار الاجتماعي لمعالجة عدم المساواة باعتباره ظاهرةً معقدة متعددة الأبعاد. ويجب أيضا دمج هذه السياسات في الأطر الإنمائية الأوسع نطاقًا التي تشمل تشجيع الاستثمار، وتيسير الحصول على التمويل، والاستثمار في البنى التحتية وتطوير المهارات (انظر E/2019/33).

٤٠ - ويوفر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أساسًا لتقاسم الأعباء والمسؤوليات بين الدول الأعضاء ومجموعةٍ عريضة من الجهات صاحبة المصلحة، تقاسماً منصفاً ويمكن التنبؤ به، وهو يشدد على ضرورة تعزيز النظم الوطنية من أجل تعزيز إدماج اللاجئين فيها. وقد جرى في الآونة الأخيرة أيضا وضع عدد من مبادرات الأمم المتحدة وتنفيذها من أجل تعزيز المساواة والإدماج والتمكين. فإطار العمل المشترك لمنظومة الأمم المتحدة بشأن عدم ترك أي أحد خلف الركب هو إطار مفاهيمي يحدد عناصر مجموعة شاملة ومتسقة من مجالات دعم السياسات والبرامج، من أجل مكافحة التمييز وأوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها على المستويات القطرية والإقليمية والدولية[٣٠]. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع مبادئ توجيهية للدول بشأن الإعمال الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة (A/HRC/39/28)، بما في ذلك فيما يتعلق بالعمليات الإنمائية.

---

(٢٩) ILO and UNICEF, *Towards Universal Social Protection for Children: Achieving SDG 1.3*.

(٣٠) United Nations System Chief Executives Board for Coordination, *Leaving No One Behind: Equality and Non-Discrimination at the Heart of Sustainable Development – A Shared United Nations System Framework for Action* (New York, 2017).

رابعا – دور المؤسسات والحوكمة

٤١ – يشكل بناء أُطُر مؤسسية قوية توفر هيكلا للإعمال التدريجي للحقوق وتسمح بنشر السياسات الاجتماعية العالية الجودة التي تتسم بالفعالية والكفاءة والاستدامة والشفافية أمرا أساسيا للحد من أوجه عدم المساواة. ويتطلب وضع إطار مؤسسي قوي أيضا توافر القدرة على الجمع بين الاستمرارية والتغيير وعلى إدماج الابتكار بطريقة هيكلية.

٤٢ – ويمكن أن تنجم أوجه التفاوت في الدخل والثروة وإمكانية الحصول على الموارد واللجوء إلى القضاء عن سوء الحوكمة، والفساد، وانعدام سيادة القانون والمشاركة، والتمييز، وضعف المؤسسات أو تحيزها. وتشكل الغاية ١٦-٦ أساسا لخطة عام ٢٠٣٠ عن طريق التشديد على الحاجة إلى تعزيز المؤسسات لضمان اضطلاعها بولاياتها بشكل فعال خدمةً للجمهور، وتؤكد الغاية ١٦-٧ الطابع الضروري لعمليات صنع القرار على جميع المستويات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي. وتكتسي المشاركة أهمية في تمكين الأفراد والجماعات بهدف القضاء على التهميش والتمييز وضمان عدم تخلف أحد عن الركب (المرجع نفسه). وعندما تكون عمليات صنع القرار تشاركية، فإنها تكون أكثر استنارة وتصبح المؤسسات العامة أكثر فعالية وشفافية وتخضع لقدر أكبر من المساءلة.

٤٣ – ولا يمكن التصدي للأخطار المحدقة بالتنمية والناجمة عن الجريمة المنظمة والنزاع وحالات الضعف بواسطة حلول قصيرة الأجل أو جزئية دون مؤسسات شرعية توفر لجميع المواطنين الأمن وإمكانية اللجوء إلى القضاء وفرص العمل على قدم المساواة. وفي الواقع، تُمكِّن المؤسسات القوية والعادلة والشاملة للجميع الحوكمةَ الرشيدة التي تشكل بدورها الأساس الحقيقي للتنمية الشاملة والمتكافئة والتمكين من أي نوع كان.

٤٤ – وتعيق بعض التحديات بناء مؤسسات قوية وتعزيز الحوكمة الرشيدة؛ ومن أبرز هذه التحديات الفساد. وتهيب الغاية ١٦-٥ بالحكومات والجهات الأخرى الموجودة في السلطة التغلب على هذه القوة السلبية إلى حد كبير، وإعادة إرساء النزاهة والثقة، وبناء المؤسسات التي تمنح الفرص والأمل والإنصاف للجميع.

٤٥ – ويمكن أن تؤدي المؤسسات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان دورا في كشف الممارسات الإقصائية والتمييزية التي تواجهها الشعوب الأصلية والجماعات الإثنية، ويمكن لها أن تكشف عيوب ونواقص السياسات التي تعتمدها الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص في احترامها للحقوق والاضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعال[٣١].

٤٦ – ويمكن أن تشمل نُهُج التمكين والإدماج في رسم السياسات العناصر التآزرية التالية: (أ) الحقوق والعدالة؛ (ب) المعايير والمؤسسات؛ (ج) المشاركة والتعبير عن الرأي؛ (د) الموارد والقدرات[٣٢].

(٣١) ما فتئ صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل على بناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العديد من البلدان، بما فيها أذربيجان، وأرمينيا، وتونس، ودولة فلسطين، وزامبيا، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، والفلبين، وملاوي، والهند، وذلك من أجل تعزيز المساءلة العامة المتعلقة بالحقوق الإنجابية.

(٣٢) Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), Asian Development Bank and United Nations Development Programme (UNDP), *Accelerating Progress: An Empowered, Inclusive and Equal Asia and the Pacific* (Bangkok, 2019).

٤٧ - وعلى وجه العموم، من أجل ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، ينبغي أن تشمل الأُطُرُ السياساتية آليات مؤسسية تكفل على حد سواء الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والاعتراف باحتياجات فئات معينة من السكان وحقوقها وأن تحدد تلك الآليات. ولا غنى عن هذا التوازن من أجل ضمان مستويات رفاه أساسية على الصعيد العالمي ومكافحة أوجه عدم المساواة والتمييز على أُسُس عدة منها نوع الجنس، أو العمر، أو الوضع الاجتماعي الاقتصادي، أو الهوية الجنسية، أو العرق، أو الأصل الإثني، أو المكان الأصلي. وفي هذا الصدد، من الضروري وضع أُطُر مؤسسية محددة تبيّن التشريعات، وتحدد الهيئات المسؤولة عن تنسيق السياسات وتنفيذها، وتوفر الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة لمعالجة أوجه عدم المساواة والتمييز التي تواجهها فئات معينة من السكان في جميع مراحل الحياة، وكذلك في حالة الفئات الجامعة ذات الاحتياجات الخاصة.

٤٨ - وفي حين يحرز قدر كبير من التقدم فيما يتعلق ببعض الفئات السكانية، فإن الأُطُر والسياسات المؤسسية لا تعالج في حالة فئات أخرى مسألتي الحرمان والتمييز. فعلى سبيل المثال، يُهمَل المهاجرون عادة في إطار السياسات العامة والاجتماعية في العديد من البلدان، ولا سيما في الحالات التي تكون فيها تدفقات الهجرة ظاهرة حديثة العهد. ويجب أن يوضَع حد لذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه البلدان أمكنة مغادرة المهاجرين أو عبورهم أو مقصدهم أو عودتهم. ومن أجل التصدي لهذا التحدي العالمي، ثمّة حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات متكاملة ومشتركة بين القطاعات على الصعيد الوطني. ويشكل التنسيق بين الإجراءات العامة الوطنية والمحلية أمرا أساسيا أيضا لأن السلطات المحلية تتعامل في كثير من الأحيان مع أوجه الضعف لدى المهاجرين[٣٣].

٤٩ - ويمكن أن تؤدي الحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والعمل اللائق، والسياسات المالية دورا محوريا في التصدي لعدم المساواة ولكن لا بد من توجيهها نحو ضمان الممارسة الكاملة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، لا تتصدى سياسات الحماية الاجتماعية المعنية بالأُسَر والطفولة المبكرة، والنساء، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، لعدم المساواة في إمكانية الحصول على الفرص وتنمية القدرات فحسب، بل للتباين في ممارسة الحقوق أيضا.

٥٠ - ومن المهم إيجاد الفرص وتوفير المجال للمشاركة في صنع القرارات بُغية توجيه الطلبات والمعلومات عن الاحتياجات الاجتماعية غير الملبّاة، فضلا عن التماس الإسهامات في تصميم السياسات والبرامج وعملها وتقييمها. فالمشاركة تشجع تولي المجتمع المحلي لزمام الأمور ومشاركته. وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة هي أداة يمكنها إثراء تصميم السياسات وتنفيذها بالاستناد إلى آراء الناس وتجاربهم، الأمر الذي يُضفي مزيدا من الأهمية على السياسات وقد يجعلها أكثر فعالية. وأخيرا، توطِّد المشاركة العلاقات بين المجتمع والدولة، مما يعزّز المؤسسات وشرعيتها.

٥١ - وتشكل مشاركة المجتمع المدني على جميع المستويات أمرا أساسيا للنهوض بالتنمية المستدامة. ويحمي إشراكُ أصحاب المصلحة العقدَ الاجتماعي الذي يربط بين الدولة والمجتمع، ويبني الزخم اللازم للتغيير التدريجي عن طريق الإصلاح التشريعي أو المؤسسي، ويمكِن له أن يحد من الأعراف والممارسات

(٣٣) Carlos Maldonado Valera, Jorge Martínez Pizarro and Rodrigo Martínez, *Protección Social y Migración: Una Mirada desde las Vulnerabilidades a lo largo del Ciclo de la Migración y de la Vida de las Personas* (Santiago, Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2018).

الاجتماعية الضـــارة عن طريق إلهام التغييرات في الســـلوك أو الســـياســـة العامة، ويُمكِّن مختلف الفئات السـكانية من المشـاركة في عمليات صـنع القرار، الأمر الذي يعزّز تولي زمام الحلول على الصـعيد المحلي والمسؤولية عن تنفيذها[٣٤]. وتتطلب المؤسسات الشاملة للجميع آليات راسخة للمشاركة العامة تتجاوز العمليات الانتخابية وتلتمس الإســـهامات من الجمهور باعتبارها إســـهامات ذات أهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة. وتكتسي الشراكات التي تنطوي على العديد من الجهات الفاعلة أهمية بالغة في الوقوف على الخيارات المحتملة وتنفيذ الإجراءات اللازمة. ومن الضروري الوصول إلى المعلومات لتوفير أساس متين لهذه الشراكات وكفالة مراعاة القرارات المتَّخذة لشواغل الناس.

خامسا - التكنولوجيات الرائدة ودورها في تمكين الناس، وضـــمان الشـــمول، والحد من أوجه عدم المساواة

٥٢ - تتغلغل التكنولوجيات الرائدة تدريجيا في النسـيج الاجتماعي والثقافي والاقتصـادي والسـياسـي للمجتمعات. ويمكن أن تشـكل عوامل محرِّكة ومعجِّلة للتنمية، والشـمول، والتمكين، وأن تكون تنطوي على إمكانات واعدة بشـكل هائل فيما يتعلق بتحقيق قدر أكبر من تكافؤ الفرص ورفاه الإنسـان. ومع ذلك، تنطوي التطورات التكنولوجية أيضـا على مخاطر كبيرة تهدد كرامة الإنسـان واسـتقلاليته وحياته الخاصة وممارسته لحقوق الإنسان الواجبة له. ويتضمن تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن الحق في الخصـوصـية في العصـر الرقمي (A/HRC/39/29) توصـيات محددة بشـأن كيفية معالجة هذه المسـائل. ويتطلب تحقيق إمكانات التكنولوجيا تأهب المجتمع ومشـاركة جميع أصـحاب المصـلحة من أجل مواصـلة تحقيق التوازن بين المكاسـب المتحققة من التكنولوجيا والآثار القصـيرة الأجل والطويلة الأجل لاختلالٍ لا بد أن يحدث[٣٥].

٥٣ - وتتضمن الوتيرة السريعة للثورة الرقمية تنفيذ التكنولوجيات السريعة التطور القائمة على المنصات الرقمية التي تؤثر على الاقتصـاد والمجتمع على أسـاس شـامل وقطاعي. ويؤدي ذلك إلى إيجاد نُظُم إيكولوجية أكثر تعقيدا وذات ديناميات وآثار اجتماعية اقتصـادية غير محدَّدة بالكامل، مع احتمال مفاقمة عدم المسـاواة ما لم تُضـمَن فرص متكافئة وتسـهيلات للحصـول على هذه التكنولوجيات الرقمية الجديدة. ويتطلب ذلك تحولا على صعيد المنظمات والمؤسسات والأنظمة على سبيل الضرورة التي تمليها سرعة الثورة الرقمية نفسها.

٥٤ - ويدعم الابتكار التكنولوجي الجهود الرامية إلى حماية واسـتعادة النُظُم الإيكولوجية الحيوية وبؤر التنوع البيولوجي لكوكب الأرض، في الوقت الذي يحفز فيه الفرص الاقتصـادية ونماذج الأعمال التجارية الجديدة. وإذ تزيد أوجه التقدم التكنولوجي من الإنتاجية والازدهار، فإنها تُحدِث أيضا تحولات في أسواق العمل. وبالنسـبة للبلدان التي تتمتع بالقدرات التكنولوجية المطلوبة، يمكن أن تدعم التكنولوجيات الرائدة التحول الهيكلي، وتروّج لمصـادر جديدة للعمالة والدخل، وتتيح إمكانية الوصـول إلى أسـواق وفرص

(٣٤) ESCAP, Asian Development Bank and UNDP, *Accelerating Progress: An Empowered, Inclusive and Equal Asia and the Pacific*.

(٣٥) يستند هذا الفرع جزئيا إلى المنشور المعنون "*World Economic and Social Survey 2018: Frontier Technologies for Sustainable Development*" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.18.II.C.1).

جديدة. وهي يمكن أن تؤدي أيضا من ناحية أخرى إلى زيادة عدم المساواة عند تطبيقها في ظل أُطُر مؤسسية ضعيفة وظروف غير عادلة سائدة في السوق (انظر E/2019/33).

٥٥ - ويمكن أن يوفر الانخفاض السريع في تكاليف التكنولوجيات الرائدة فرصا للبلدان النامية للانتقال من الأنشطة المنخفضة الأجور إلى صناعات ذات أجور أعلى وعوائد أكبر والاستفادة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. فعلى سبيل المثال، يساعد الاستشعار عن بعد والتصوير الجغرافي المكاني واستخدام الطائرات المسيَّرة من دون طيار على تحسين مردود وكفاءة الإنتاج الزراعي وسلاسل التوريد بشكل مستدام. ومن ثمّ فإن المزارعين في البلدان النامية يستفيدون من مستويات أعلى من المردود، وهو ما من شأنه أن يحد من تفاوت الدخل.

٥٦ - وتتيح الحوكمة الإلكترونية الوصول إلى الأقليات والمناطق الجغرافية النائية. وبإمكانها توسيع نطاق تقديم الخدمات العامة، وتعزيز المشاركة في الحياة المدنية، وزيادة الشفافية، والإسهام في تحسين استجابة الحكومات للصدمات الخارجية والأزمات المتنوعة، مثلا من خلال استخدام التكنولوجيات الرقمية، من قبيل نُظُم المعلومات الجغرافية، في إدارة الاستجابة لحالات الطوارئ. وفي بعض البلدان، تُستخدَم التكنولوجيات الجديدة لتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء على قدم المساواة ليس من خلال توزيع المعلومات البالغة الأهمية لتعزيز التمكين القانوني للسكان فحسب، بل أيضا عن طريق تقديم المشورة بشأن سُبُل اللجوء إلى القضاء، ولا سيما الحصول على المعلومات القانونية وخدمات المعونة القضائية لمن هم في حاجة إليها.

٥٧ - وتتيح التكنولوجيا مسارات جديدة للوصول إلى أكثر الفئات ضعفا. ففي أفريقيا، ازداد عدد الخطوط الهاتفية الثابتة والخلوية لكل ١ ٠٠٠ شخص من ٣ خطوط في عام ١٩٩٠ إلى ٧٣٦ خطا في عام ٢٠١٤ وازداد عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ شخص من ١,٣ شخص في عام ٢٠٠٥ إلى ١٦,٧ شخصا في عام ٢٠١٥. ويمكن للابتكار وروح المبادرة أن يسهما أيضا في انتشال الناس من براثن الفقر ودوائر الإقصاء. وجمعت شركات التكنولوجيا المبتدئة في أفريقيا أموالا تتجاوز ١٢٩ مليون دولار في عام ٢٠١٦، حيث حصل عدد من الشركات المبتدئة على تمويل يزيد بنسبة ١٦,٨ في المائة مقارنة بالعام السابق[٣٦].

٥٨ - وتعمل المنصات التكنولوجية على الإنترنت على إتاحة بناء ”اقتصاد تشاركي“ وإيجاد ازدهار جديد من خلال التقاسم القصير الأجل عبر الإنترنت لخدمات الإقامة والنقل، وهو ما من شأنه إعادة تعريف أسباب المعيشة[٣٧]. وفي شرق أفريقيا، تتيح الابتكارات من قبيل خدمة M-Pesa إمكانية الوصول إلى المنصات والخدمات الإلكترونية التي تمهد الطريق لخدمات جديدة للوساطة المالية المستندة إلى الهواتف الخلوية (مثل التأمين المتناهي الصغر وحسابات الادخار)، مما أدى إلى فتح أسواق متخصصة. ويُحدث ذلك أثرا إيجابيا على ربحية المشاريع البالغة الصغر وحجم تجارتها ومعدلات بقائها[٣٨]. وتتيح منصات مماثلة أيضا أساليب عمل جديدة وأكثر مرونة، الأمر الذي يمكِّن الأفراد من العمل عن بعد أو أداء

(٣٦) انظر www.worldbank.org/en/region/afr/brief/social-inclusion-in-africa.

(٣٧) Arun Sundararajan, “The future of work”, *Finance and Development*, vol. 54, No. 2 (June 2017).

(٣٨) African Union Commission and OECD, *Africa’s Development Dynamics 2018: Growth, Jobs and Inequalities* (Addis Ababa and Paris, 2018).

وظائف متعددة لأرباب عمل مختلفين. وتقوم منصات وسائل التواصل الاجتماعي بتحويل التفاعلات الاجتماعية وإيجاد فرص جديدة لمباشرة الأعمال التجارية.

٥٩ - ومع ذلك، ففي بعض الحالات، يُلاحَظ أن التغيرات التكنولوجية السريعة تسهم في زيادة التفاوت في الدخل والثروة. ويتسبب التشغيل الآلي في زيادة حصة رأس المال من الدخل في الوقت الذي يخفض فيه حصة العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات عدم المساواة. وتُؤدَّى المهام الروتينية والمتكررة عن طريق التشغيل الآلي على نحو متزايد، الأمر الذي يغير الطلب على المهارات. ولوحظ في العديد من البلدان المتقدمة حدوث استقطاب للمهارات، أي انخفاض حصة الوظائف في الفئة ذات المهارات المتوسطة مع زيادة حصتي فرص العمل في طرفي طيف المهارات، وهو ما يؤدي إلى تفاقم تفاوت الدخل.

٦٠ - وكثيرا ما تكون التكنولوجيا السبب في فقدان الوظائف، كما سيؤدي التشغيل الآلي بمساعدة التعلم الآلي إلى الاستعاضة عن العمل البدني والسيطرة على الكثير من المهام التحليلية. ويمكن أن يؤدي التشغيل الآلي إلى إعادة الإنتاج مجددا من البلدان النامية إلى الاقتصادات المتقدمة، مما قد يخفض عائدات التصدير والناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النامية ويفاقم تفاوت الدخل فيما بين البلدان. وعلاوة على ذلك، لا يمكن الاستفادة من الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية والفرص الاقتصادية التي تتيحها الإنترنت من دون الوصول المادي إلى الكهرباء، والارتباط بالإنترنت باستخدام النطاق العريض، وما يتصل بذلك من أجهزة. ولا تزال هناك فجوة تكنولوجية واسعة، حيث يعاني الملايين من الأشخاص من القيود التي تفرضها تكنولوجيات ما قبل الحقبة الصناعية والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى نُظُم التعليم والصحة الحديثة اللازمة لتجميع الحد الأدنى من رأس المال البشري من أجل اعتماد العديد من التكنولوجيات الرائدة. وستظل تهيئة الظروف المواتية وسد الفجوة التكنولوجية استراتيجية رئيسية من الاستراتيجيات الإنمائية للعديد من البلدان النامية وهي ضرورية لتجنب زيادة اتساع التفاوت.

٦١ - وتتطلب الدينامية الكامنة في التكنولوجيات الرقمية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية تحديثا مستمرا وفهما للاتجاهات العامة التكنولوجية والمؤسسية والسياساتية. وتستوجب الاستفادةُ من التكنولوجيات الرقمية وضعَ سياسات واستراتيجيات وطنية، فضلا عن اتباع نُهُج إقليمية. وينبغي دعم زيادة التعاون الإقليمي بهدف تعزيز التعلم المتبادل، وتبادل أفضل الممارسات، وتوجيه التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووضع المبادرات الإقليمية بشأن التمكين والإدماج، من قبيل الجهود المؤسسية الرامية إلى التعاون مع المجتمع المدني على الصعيد الإقليمي.

٦٢ - وأخيرا، تستوجب التطورات السريعة في التكنولوجيات الرائدة إعادة النظر بشكل جذري في التعليم على وجه العموم وفي التعليم بعد المرحلة الثانوية على وجه الخصوص. وستؤدي الوتيرة السريعة للتقدم التكنولوجي إلى جعل المهارات والمعارف القائمة عتيقة بصورة أسرع من ذي قبل. ويتعين على الحكومات التعامل مع انعدام الأمن الاقتصادي الناجم عن التكنولوجيا والمرتبط باحتمال فقدان الوظائف وفوات أوان المهارات أو المعارف، والاستثمار في تحسين توافر فرص التعلم مدى الحياة وجودتها. ومن أجل إحراز تقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يجب أن تُدمِج السياسات المتصلة بالتكنولوجيا البعدَ الاجتماعي بحيث تعزز التكنولوجيا التمكينَ وتضمن المساواة[٣٩]. وينبغي توجيه سياسات الابتكار

(٣٩) *Technology and Innovation Report 2018: Harnessing Frontier Technologies for Sustainable Development* (United Nations publication, Sale No. E.18.II.D.3).

الشـــاملة للجنســـين نحو مشـــاركة النســـاء باعتبارهن مبتكِرات أو رائدات أعمال، في حين أنه يمكن للسياسات الموجهة نحو الشباب أن تكون مفيدة في جعل التغيير التكنولوجي شاملا للجميع.

سادسا – خاتمة

٦٣ – على غرار الفقر، يشكل عدم المساواة ظاهرة متعددة الأبعاد. ويمكن لمجموعة من السياسات العامة الداعمة للمساواة أن تنهض، على نحو متضافر، بتمكين الجميع وإدماجهم والمساواة بينهم. ويشمل ذلك السياسات الرامية إلى تعزيز المشاركة النشطة في صنع القرارات، والإدماج في العمل، والحماية الاجتماعية، والسياسات الشاملة المراعية للاختلافات في مجالي الصحة والتعليم، والسياسات التي تتصدى للتحديات وأوجه الضعف التي تواجهها فئات فرعية محدَّدة من السكان، فضلا عن السياسات الرامية إلى تعميم التكنولوجيات الرقمية. ويجب أن تهدف السياسات العامة إلى الحد من أوجه عدم المساواة وأن تعالج في نفس الوقت على نحو فعال تركُّز الثروة والسلطة. ويلزم اتباع نهج متكامل يشمل تدابير الحماية الاجتماعية الشاملة وآليات للمشاركة وممارسة الحقوق، وهي جميعها بالغة الأهمية للحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز التمكين[٤٠]. ويمكن أن يضمن اتباع نهج تدريجي في الإصلاحات الهادفة إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة إيلاءَ الأولوية للفئات التي تركت خلف الركب.

٦٤ – ويتطلب تجسيد الرؤية التحولية التي تتضمنها خطة عام ٢٠٣٠ تجديد التفكير والجهود بُغية اتباع نُهُج شاملة للمجتمع بأسره والحكومة بأسرها تكون مترسخة في العمل المنسق. ويتطلب تنفيذ السياسات على نحو ملائم مستوى مناسبا من التدخل والتنسيق الحكوميين مع الشركاء في التنمية. ويتَّبع ذلك مبدأي إضافة القيمة والتبعية المدرجَين في العديد من الأُطُر الإنمائية الأخرى، مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣[٤١]. وتُدعى الحكومات إلى اتباع نُهُج ابتكارية في تحديد القواعد ورسم السياسات، بما في ذلك في تصميم النُظُم الضريبية، ونماذج تقديم الخدمات العامة، والسياسات الصناعية (انظر E/2019/33)، وإلى تعزيز السياسات التي تشجع العمالة المنتجة والعمل اللائق وتوطد المؤسسات المعنية بالعمل، من قبيل إضفاء الطابع الرسمي على العمالة، والزيادات في الحد الأدنى للأجور، واحترام معايير العمل، وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات الاجتماعية، وتطوير البنى التحتية الأساسية العالية الجودة. ويجب أن تصبح المؤسسات العامة أكثر وعيا بالأبعاد المتعددة لعدم المساواة وأكثر استجابة لها، وأن تقاوم الافتراضات التي يُرجَّح أن تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة (المرجع نفسه).

٦٥ – وثمّة حاجة إلى حقن حيوية جديدة في جهود المشاركة في الحياة المدنية عن طريق إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الجهات صاحبة المصلحة المعنية في جميع العمليات السياساتية، وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني وتعزيز التربية المدنية. ويجب توفير حيز للناس على مستوى القاعدة الشعبية، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم من الأشخاص والمجتمعات المحلية المهمَّشة والضعيفة ليشاركوا بنشاط في تحقيق عام خطة ٢٠٣٠ (انظر A/HRC/40/34).

(٤٠) المرجع نفسه.

(٤١) African Union Commission and OECD, *Africa's Development Dynamics 2018: Growth, Jobs and Inequalities*.

٦٦ - وينبغي أن تكون نُظُم توليد وتحليل البيانات المملوكة وطنيا قادرة على تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والوطني، ولا سيما أن المؤشرات المتصلة بالغايات الواردة في إطار الهدف ١٦ تراعي السياق بشكل خاص. ومن الأهمية بمكان أن تكون عملية إضفاء الصبغة الوطنية على المؤشرات قائمة على المشاركة وأن تكون عملية الإبلاغ مستدامة. وتحتاج الدول إلى تلقّي الدعم في تعزيز القدرات اللازمة لتوليد البيانات وتحليلها لكي يتسنى للجهود الوطنية رصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه.

٦٧ - ويمكن للمنصات المفتوحة المصدر التي يطورها القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني أن تساعد على تحسين الشفافية ودفع تحسينات الكفاءة في تقديم الخدمات للوصول إلى الأطفال والمجتمعات المحلية الأشد فقرا وحرمانا. ومن شأن الاستفادة من حلول تطوير الجيل المقبل التي تنطوي على التكنولوجيا والابتكار أن تسهم بقدر كبير في توسيع قاعدة الحلول المتاحة للحكومات بهدف تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة. وينبغي للحكومات أن تعطي الأولوية للاستثمارات العامة في الموارد التقنية والبشرية والمالية اللازمة لنُظُم البيانات السكانية وأن تزيد هذه الاستثمارات، وهو ما سيوفر الأساس الأقوى للتصنيف.